الهجرة الدولية الوافدة في ليبيا
دراسة ميدانية

د. محمود عمر محمد عيسى
قسم علم الاجتماع/كلية الآداب/ جامعة الزاوية

الملخص:

تهدف هذه الدراسة لمحاولة وصف وتشخيص وفهم لظاهرة الهجرة الدولية الوافدة إلى ليبيا والعابرة، ولتطوير فهم أفضل للظروف التي تقود شخص ما إلى مغادرة بلده وتجعله مهاجراً، وكذلك التعرف على أهم المشاكل التي تواجه المهاجرون الى ليبيا من نقطة الانطلاق إلى نقطة الوصول ليبيا، والمشاكل التي واجهته أثناء إقامته في ليبيا، وتطرح عدة تساؤلات من هم المهاجرين وما هي أهم خصائصهم؟ ومن أين يأتون؟ وما هي الظروف التي تجبرهم على الهجرة خارج بلدانهم؟ وما أهم المشاكل التي تواجههم اثناء رحلة الهجرة؟ والمشاكل التي تواجههم اثناء الإقامة في ليبيا؟ وهل سوف يذهبون إلى مكان آخر أم سوف يقيمون في ليبيا؟

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بأسلوب المسح الاجتماعي بالعينة، وتم الاعتماد على العينة المتوافرة، وتم اجراء مقابلات مع 640 مهاجراً، واستبعدت 31 مقابلة بسبب الاجابات الغير مكتملة، وتقدم هذه الدراسة تحليل لعينة من 609 مهاجر تمت مقابلتهم في خمس مناطق في ليبيا وهي (طرابلس، بني وليد، ترهونة، غريان، سبها). شارك في عملية جميع البيانات متخصصون في العمل الميداني من بحاث وطلبة الدراسات العليا، وكانوا على دراية بالمناطق التي أجروا فيها المقابلات. تم جمع المادة الميدانية لهذه الدراسة برعاية ودعم منتدى الخبراء الليبيين للتعاون الإنمائي تم جمع المادة الميدانية فيما بين 19 يونيو -15 أغسطس 2017م.

الكلمات المفتاحية: الهجرة – الهجرة الوافدة – الهجرة غير النظامية – الهجرة الدائرية.

المقدمة:

تعتبر الهجرة فعل انساني يختص بتنقل الناس من مكان مجتمع إلى آخر، فالإنسان دائم البحث عن ظروف عيش افضل، وبذلك ظاهرة الهجرة مستمرة ولا يمكن ايقافها بل يجب استثمارها لكي تضيف إلى مستوى التنمية وتعزز التنوع الثقافي وتُثري حياة الأشخاص، بانتقال المهارات والعمالة والأفكار وخاصة في الوقت الحاضر لتزايد اعداد المهاجرين وسرعة انتقالهم فالملايين من البشر تنتقل من مكان إلى آخر وتغير في حياتها وعيشها، ومع تقدم وتيرة التنمية سوف تزداد اعداد المهاجرين والراغبين في الهجرة، وتتأثر قراراتهم بالعديد من العوامل المتباينة، مما يؤدي إلى صعوبة التنبؤ بهوية من سينتقلون ووقت انتقالهم ووجهتهم ان العوامل البنائية المحركة للهجرة من اختلالات ديموغرافية وتفاوتات اقتصادية ونزاعات وحروب وكوارث بيئية كلها من المرجح ان تستمر وتتواجد ان لم تزيد وطأتها، ولذلك فان الهجرة باقية ومستمرة ولا يمكن وقفها.

تهدف هذه الدراسة لمحاولة وصف وتشخيص وفهم لظاهرة الهجرة الدولية الوافدة إلى ليبيا والعابرة، ولتطوير فهم أفضل للظروف التي تقود شخص ما إلى مغادرة بلده وتجعله مهاجرا، وكذلك التعرف على أهم المشاكل التي يواجهها المهاجرون إلى ليبيا من نقطة الانطلاق إلى نقطة الوصول ليبيا، والمشاكل التي واجهته أثناء إقامته في ليبيا.

- **أسئلة للدراسة:**

– من هم المهاجرين وما هي اهم خصائصهم؟ ومن أين يأتون؟ وما هي الظروف التي تجبرهم على الهجرة خارج بلدانهم؟

– وما أهم المشاكل التي يواجهونها اثناء رحلة الهجرة؟ والمشاكل التي يواجهونها اثناء الإقامة في ليبيا؟ وهل سوف يذهبون الى مكان اخر ام سوف يقيمون في ليبيا؟

- **منهج واداة الدراسة:**

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بأسلوب المسح الاجتماعي بالعينة، وتم بناء استمارة استبيان لتحقيق غرض الدراسة، وتم كتابة صحيفة الاستبيان باللغة العربية وتم ترجمتها إلى اللغة الإنجليزية والفرنسية لكي يتم التواصل واجراء المقابلات مع اغلب المبحوثين.

تم الاعتماد على العينة المتوافرة وهي نوع من العينات غير الاحتمالية وذلك لصعوب

تحديد الاطار العام لمجتمع الدراسة وحصره، ولحساسية الموضوع وخوف الكثيرين من المهاجرين التكلم او التواصل مع الباحثين، وتم اجراء مقابلات مع 640 مهاجرا، واستبعدت 31 مقابلة بسبب الاجابات الغير مكتملة، وتقدم هذه الدراسة تحليل لعينة من 609 مهاجر تمت مقابلتهم في خمس مناطق في ليبيا وهي (طرابلس، بني وليد، ترهونة، غريان، سبها). شارك في عملية جميع البيانات متخصصون في العمل الميداني من بحاث وطلبة الدراسات العليا، وكانوا على دراية بالمناطق التي أجروا فيها المقابلات. تم جمع المادة الميدانية لهذه الدراسة برعاية ودعم منتدى الخبراء الليبيين للتعاون الإنمائي[1] تم جمع المادة الميدانية فيما بين 19 يونيو – 15 أغسطس 2017م.

أولا: تحديد اهم المفاهيم:

1– الهجرة: تعني الهجرة على الصعيد العالمي انتقال شخص واحد أو اكثر من مكان إلى آخر سواء عبر الحدود الدولية (الهجرة الدولية) أو داخل حدود احدى الدول (الهجرة الداخلية) فالمقصود منها تحرك السكان مجموعات أو افراد بغض النظر عن نوع هذا التحرك أو بنيته ومدة انتقاله واسبابه وبالتالي يشمل هذا المصطلح هجرة اللاجئين والنازحين والمهاجرين لاسباب اقتصادية وكل الأشخاص الذين ينتقلون لاسباب أخرى بما فيها لم الشمل العائلي[2].

2– المهاجر: لا يوجد تعريف قانوني رسمي للمهاجرين الدوليين، يتفق معظم الخبراء على أن المهاجر الدولي هو الشخص الذي يغير دولة الإقامة المعتادة، بغض النظر عن سبب الهجرة أو وضعه القانون.

عموما، يتم التمييز بين الهجرة على المدى القصير أو المؤقتة، التي تغطي الانتقال لمدة تتراوح بين ثلاثة أشهر و 12شهرا، والهجرة على المدى الطويل أو الدائمة، في اشارة إلى تغيير دولة الإقامة لمدة سنة واحدة أو أكثر[3].

3– الهجرة غير النظامية: هي حركة الناس افراد او جماعات بشكل لا يراعي فيه الاحكام والقواعد السارية في بلدان المنشاء أو العبور اوالمقصد، بالدخول إلى بلد ما والإقامة فيه والعمل على أرضه دون أي اذن أو تصريح أو دون التزود بالوثائق المطلوبة والمنصوص عليها في قوانين الهجرة المحلية والدولية.

أما من وجهة نظر بلدان المنشاء فان عدم نظامية الهجرة تنشاء عن عبور الحدود الدولية بدون التزود بجواز أو وثيقة سفر صالحين للاستعمال أو عندما لاتراعي الشروط الادارية المطلوبة لمغادرة البلد.

4– المهاجر غير النظامي: يعرف القانون الليبي المهاجر غير النظامي (يعد مهاجرا غير شرعي كل من دخل أراضي ليبيا أو أقام بها بدون اذن أو تصريح من الجهات المختصة بقصد الاستقرار فيها أو العبور الى دولة أخرى)[4].

يحدد الاتحاد الأوربي المهاجر غير النظامي بأنه شخص من بلد ثالث لا يستوفي أو لم يعد يستوفي شروط الدخول المنصوص عليها في المادة رقم (5) من قانون صدور شنغن او شروط الدخول الأخرى المطبقة في تلك الدول العضو واللازمة للحصول على اذن دخول أو تصريح إقامة قصيرة أو طويلة الأمد.

تعرف منظمة الأمم المتحدة الهجرة غير الشرعية بأنها: "دخول غير مقنن لفرد من دولة إلى أخرى عن طريق البر أو الجو أو البحر... ولا يحمل هذا الدخول أي شكل من تصاريح الإقامة الدائمة أو المؤقتة، كما تعني عدم احترام المتطلبات الضرورية لعبور حدود الدولة.

أما على الصعيد العالمي فهو شخص قد فقد أي صفة قانونية في بلد العبور أو في البلد المضيف بسبب دخوله البلد بشكل غير مسموح به أو بسبب انتهاء صلاحية تصريح دخوله او اقامته.

5– الهجرة الدائرية: تشير الهجرة الدائرية إلى حركة مؤقتة ذات طابع تكراري سواء بشكل نظامي أو غير نظامي عبر الحدود. وقد ظهرت برامج الهجرة الدائرية المدارة أو المنظمة كأداة تستخدم في وضع سياسات الهجرة للتخفيف من آثار هجرة الأدمغة وتعزيز التنمية في دول المنشأ من خلال التدفق المستمر للتحويلات، وعودة العمال ذوي المهارات، وتقديم الدعم لتنمية المشاريع.

6– التهجير القسري: يعني بالأساس إجبار مجموعة من السكان تقيم بصورة قانونية على أراضيها على الانتقال إلى منطقة أخرى ضمن الدولة نفسها أو خارجها بناء على منهجية وتخطيط واشراف الدولة أو إحدى الجماعات التابعة لها بقصد التطهير[5].

7– اللاجئ: اللاجئـون هم الأشخاص خـارج دولتهم الأصلية ويطـلبون الحماية الدولـية

لأسباب مثل الاضطهاد أو التطهير على أساس العرق أو الدين أو الجنسية أو الرأي السياسي أو الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب الصراع والعنف المعمم، أو ظروف أخرى أخلت بشكل خطير بالنظام العام مما أجبرهم على الفرار. يرد تعريف اللاجئ في اتفاقية عام 1951م وصكوك اللاجئين الإقليمية، وكذلك النظام الأساسي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وتحدد اتفاقية اللاجئين حقوق اللاجئين ومسؤوليات الدولي. يبقى الشخص طالب لجوء حتى يتم تحديده على أنه لاجئ وفقا للقانون الوطني والدولي. وتسمى هذه العملية تحديد وضع اللاجئ، وتنفذ من قبل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو الدول.

8- تهريب المهاجرين: التهريب هو النقل غير المصرح به لشخص ما، بموافقة منه، عبر حدود الدولة المعترف بها دوليا، التي لا يكون الشخص مواطنا أو مقيما إقامة دائمة فيها. ولا يتطلب التهريب، عنصر الاستغلال ولا الاكراه، خلافا للإتجار بالبشر[6].

ويعرف كذلك بانه (تدابير دخول شخص بشكل غير مسموح به إلى دولة من الدول الأعضاء والتي لا يكون فيها الشخص مواطنا أو مقيما دائما من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على امتيازات مالية او غيرها).

9- الإتجار بالبشر: تجنيد أشخاص أو نقلهم أو إيوائهم أو استقبالهم، عن طريق التهديد أو استخدام القوة أو غيرها من أشكال الإكراه أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو إساءة استعمال السلطة أو من موقف ضعف أو إعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال. ويشمل الاستغلال في العمل، كحد أدنى، استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي، أو العمل القسري أو الخدمات، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد أو نزع الأعضاء[7].

ويجب أن يستوفي الإتجار بالبشر المعايير الثلاثة وهي الفعل (تجنيد أو نقل) الوسائل (عن طريق التهديد أو الاختطاف أو الخداع) والغرض (الاستغلال) يمكن أن يحدث الإتجار بالبشر في دولة واحدة، أو عبر الحدود الدولية.

ويعرفه الاتحاد الأوربي، بأنه تجنيد شخص ونقـله من مكان إلى مكان آخـر وايواؤه

بما في ذلك استقباله، وكذلك نقل سلطة التحكم به إلى شخص آخر بهدف استغلاله عن طريق: التهديد أو استخدام القوة أو أي شكل من اشكال الاكراه والاختطاف والاحتيال والخداع وإساءة استخدام السلطة واستغلال نقاط الضعف أو منح أو تلقي الأموال أو الامتيازات للحصول على موافقة شخص له سلطة على شخص آخر بغرض الاستغلال[8].

10– العنف القائم على النوع الاجتماعي: يشير العنف القائم على النوع الاجتماعي إلى أي فعل يشن ضد أي فرد على أساس نوعه أو نوعها الاجتماعي أو الطريقة التي ينظر بها إلى نوعه أو نوعها الاجتماعي، يؤدي أو من المرجح أن يؤدي إلى أذى بدني أو جنسي أو نفسي، بما في ذلك التهديد بالقيام بمثل هذه الأفعال أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء أكان ذلك في الحياة العامة أو الخاصة. ويكون المهاجرون واللاجئون عرضة بشكل خاص للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي على أيدي أصحاب العمل ووكالات التوظيف والأزواج وأفراد الأسرة، وسلطات إنفاذ القانون، بما في ذلك المسؤولين عن السياسات العامة والجمارك والقضاء، والمتاجرين بالبشر.

11– عوامل الدفع والجذب: تدرس ظاهرة الهجرة عادة في إطار نموذج الدفع والجذب (push–pull) وفي هذا السياق تعرف العوامل الفاعلة والمؤثرة على اتخاذ قرار الهجرة كالتالي: عوامل الدفع هي العوامل التي تدفع الأشخاص إلى ترك بلدهم الأصلي أما عوامل الجذب فهي العوامل التي تجذبهم إلى بلد المهجر.

12– إعادة التوطين: إعادة توطين وإدماج الأشخاص (اللاجئين والمشردين داخليا، إلخ) في منطقة جغرافية أخرى وفي بيئة أخرى، عادة في بلد ثالث. في سياق اللاجئين، نقل اللاجئين من البلد الذي لجأوا فيه إلى دولة أخرى وافقت على الاعتراف بهم. عادة ما يتم منح اللاجئين حق اللجوء أو أي شكل آخر من أشكال حقوق الإقامة الطويلة الأجل، وفي كثير من الحالات ستتاح لهم الفرصة ليصبحوا متجنسين[9].

ثانياً: النظريات المفسرة الهجرة:

يعتبر وضع نظرية عامة تحدد الاطار النظري الذي يحكم ظاهرة الهجرة من المهام الصعبة والمعقدة، ويرجع ذلك لطبيعة هذه الظاهرة رغم بساطتها باعتبارها ظاهرة إنسانية طبيعية، يوجد العوامل التي تتشابك في حدوثها مثل عوامل ترتبط بشخصية المهاجر وطبيعة

البلد المرسل والبلد المستقبل والعوامل الوسيطة في ذلك مثل القوانين المنظمة للهجرة في البلدين، جاءت محاولات وضع اطر نظرية لظاهرة الهجرة وفق منظورين: تناول **الأول** كل محاولات الديموغرافيين لمناقشة العوامل المؤثرة على الهجرة، **والثاني**: تناول المنظور الاقتصادي للهجرة وبخاصة تحركات العمالة نتيجة لا حتياجات السوق على أساس انها احد الدوافع الرئيسية للهجرة.

المنظور الديموجرافي للهجرة:

حاول (رافنستين: 1889)[10] وضع بعض القواعد الأساسية لظاهرة الهجرة أو ما يعرف (بقوانين رافنستين للهجرة) وقد اشتملت هذا القواعد على:

- تتجه معظم تيارات الهجرة إلى المناطق القريبة ويقل احتمال الهجرة كلما بعدت المسافة.
- تكون الهجرة بصفة عامة في اتجاه المراكز الصناعية أو التجارية الكبرى.
- الهجرة في اتجاه معين يجب أن يقابلها هجرة في الاتجاه المضاد وان كان اقل فاعلية.
- تنمو المدن نتيجة لتيارات الهجرة من الريف إلى الحضر.
- النساء يفضلن الهجرة قصيرة المدى.
- العوامل الاقتصادية من أهم العوامل المؤدية للهجرة.

وتعتبر هذه القواعد ملاحظات تقترب من التفسير التقليدي للهجرة وهي تعجز عن وضع اطار عام يشرح ظاهرة الهجرة.

نظرية لي للهجرة[11]:

تعرف نظرية **لي** بنظرية الدفع والجذب "Push-Pull Theory" وتفسر ظاهرة الهجرة بانها عبارة عن تفاعل بين أربعة عوامل أساسية وهي:

1- عوامل تخص البلد المصدر.

2- عوامل تخص البلد المستقبل.

3- عوائق بسيطة.

4- عوامل شخصية.

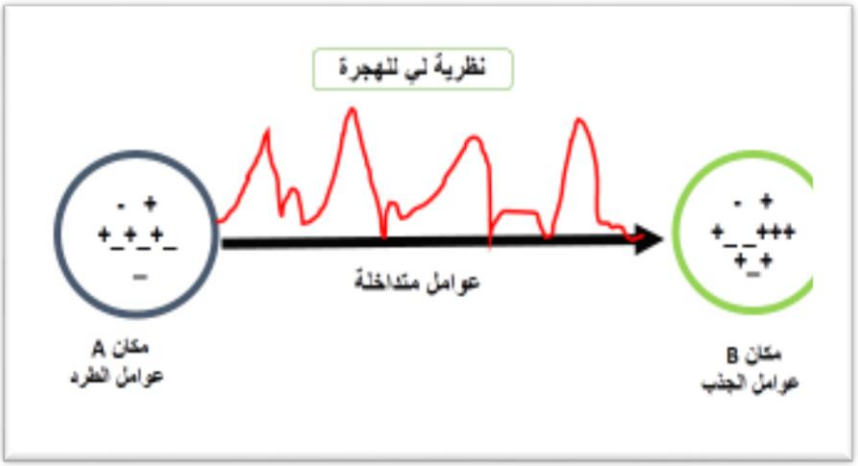

وتعتبر هذه النظرية أساس دراسة الهجرة ويكون لقرار الفرد في الموازنة بين عوامل الدفع وعوامل الجذب والتي تختلف من بلد إلى آخر، عوامل الدفع هي سبب مغادرة البلد أو المكان هو شيء غير موات حول المنطقة التي يعيش فيها الشخص ما يسبب له بالرحيل للأسباب الاقتصادية والثقافية والبيئية، وعوامل الجدب سبب للوصول إلى مكان العائق المتداخل هو شيء في طريق الهجرة عوامل الدفع يمكن أن تكون الحرب والمجاعة والجفاف، وخاصة العمل المنخفض وعوامل الجذب هي في الأساس ظروف معيشة أفضل مثل فرص العمل والتعليم الأفضل نموذج ((لي)) هو نموذج يمثل عوامل الدفع والجدب، والعوائق المتداخلة وهي العقبات المتداخلة يمكن أن تمنع الهجرة إلى مناطق معينة، في حين أن الدفع والجذب يمكنهما تعزيز الهجرة من منطقة إلى منطقة جديدة. فإن العوائق المتداخلة هي الأشياء التي تمنع الهجرة إلى منطقة معينة تتعلق أساسًا بخصائص الأرض.

النوعان الرئيسيان من العقبات المتداخلة هما العقبات الثقافية والمادية / البيئية المتداخلة بعض العوائق الثقافية المتداخلة هي المحرمات الثقافية على السفر أو عبور الأراضي المعادية، في حين أن بعض العقبات البيئية المتداخلة يمكن أن تشمل السمات المادية مثل الجبال أو الصحاري. وكذلك لا يمكن للأسرة والأصدقاء المجيء، وارتفاع تكلفة المغادرة، وإمكانية الفشل والاضطرار إلى البقاء إذا تم رفض الدخول.

أشار **لي** إلى أن زيادة تيارات الهجـرة مع تزايد الاختلافات بين المناطق والبلدان مما يتيح

للمهاجر فرصة المفاضلة بين المناطق لأن التقدم والتنمية يخلقان هذا الاختلاف مع التنوع في التركيبة السكانية المتباينة بين البلدان وان هذا التزايد يتاثر بالعوائق والموانع الوسيطة التي يمكن ان تواجه الفرد في اثناء عملية الهجرة.

يعتبر العامل الديموغرافي مهما جداً في عملية الهجرة وخاصة في مسائلة الهجرة إلى أوروبا لان التحدي الديموغرافي في أوروبا (هاجس حقيقي) وبالتحديد لدى دول الاتحاد الاوربي لكي تعيد انتاج سكانها الحاليين تحتاج إلى معدل خصوبة 2.1 ومتوسط معدل الخصوبة الان هو 1.6 أي دون مرحلة الاحلال أو التعويض ويقل هذا المعدل في بعض الدول انظر الجدول رقم (1) مثل إيطاليا 1.3 أو المانيا وبلغاريا 1.5 أي أن أوروبا قارة يتناقص عدد سكانها ففي بداية القرن العشرين كان عدد سكان قارة أوروبا يساوي 25% من سكان العالم 11% في سنة 2015م وسوف تتناقص نسبة السكان إلى 6% سنة 2030م، هذا مقابل معدلات خصوبة عالية تصل إلى 5% التي تتنج وفرة سكانية شبابية كبيرة وخاصة في افريقيا ما وراء الصحراء والتي تمثل المخزن الرئيسي للهجرة غير النظامية عن طريق ليبيا حيث يبلغ عدد الشباب في عمر 15-24 سنة حوالى 200 مليون في سنة 2017م ويتوقع ان يتضاعف العـدد في سنة 2050م،[12] وستزيد الاختلالات الديمغرافية بين مختلف أنحاء العالم، وبصورة أبرز بين البلدان الأفريقية التي يتسم سكانها بالشباب ويتوقع أن يتضاعف عددهم ليعادل 4.6 مليار نسمة بحلول عام 2050م، والبلدان الأوروبية حيث المجتمعات شائخه وتشهد تقلصا في عدد السكان، ويتوقع أن تفقد حوالي 30 مليون نسمة من مجموع عدد سكانها البالغ 736 مليون نسمة بحلول ذلك الموعد .ولذلك، يتعين على كل من الدول التي تحتاج إلى عمال والدول التي تحاول إيجاد فرص عمل لشبابها أن تجعل أولوية مشتركة لها تزويد عدد أكبر من الأشخاص الراغبين في الهجرة بالمهارات التي يحتاجونها من أجل إيجاد عمل قانوني في الخارج، وكفالة أن تكون هذه المهارات قابلة للنقل عبر الحدود، وفي الوقت نفسه مضاعفة الجهود الرامية إلى إيجاد وظائف وفرص عمل في الداخل.

جدول (1) مؤشرات سكانية – افريقيا – اوروبا

المؤشر	السكان بالمليون 2017	عدد السكان 2030	عدد السكان 2050	معدل المواليد	معدل الوفيات	معدل الخصوبة الكلية	السكان اقل من 15	السكان 65+	السكان15-24 2017 بالمليون	السكان 15-24 2050 بالمليون
افريقيا وراء الصحراء	1.021	1.419	2.193	37	10	5	43	3	201	412
غانا	28.8	37.2	51.2	32	8	4	39	3	9	5.6
نيجيريا	191	264	410	39	13	5.5	44	3	36.5	79.5
اثيوبيا	105	139	190	33	7	4.6	42	3	22.8	33.1
مالي	19	27.5	45	43	11	6	48	3	3.7	9
الاتحاد الاوربي	511	519	515	11	11	1.6	15	19	55	51
الدنمارك	5.8	6.1	6.3	11	9	1.8	17	19	0.7	0.7
المانيا	83.1	84.3	83.2	9	11	1.5	13	21		
بلغاريا	7.1	6.6	5.8	9	15	1.5	14	21	8.6	7.9
إيطاليا	60.5	60	57	8	10	1.3	14	22	5.8	5.2

المصدر: www.prb.org - World Population Data Sheet2017

ثالثاً: الهجرة الدولية الوافدة في ليبيا:

تعد ليبيا احدى أهم البلدان في شمال افريقيا استقبالا للمهاجرين، وكذلك تعتبر من اهم طرق عبور المهاجرين إلى أوروبا، اكتسبت ظاهرة الهجرة الدولية غير النظامية أهمية كبيرة منذ مطلع 2000م بداية ظهور المهاجرين من القرن الافريقي ودول ماوراء الصحراء حيث ازدات اعداد المهاجرين القاصدين ليبيا للعمل ولغرض عبور البحر لشواطئ أوروبا، وأصبحت ظاهرة الهجرة قضية سياسية وامنية واداة في يد الدبلوماسية الليبية لبحث العلاقات الليبية الاوربية وخاصة الإيطالية.

لدى ليبيا حوالي 4.383 كم من الحدود البرية مع ستة دول مجاورة، الجزائر 982كم، مصر 1115كم، تشاد 1055 كم، النيجر 354 كم، السودان 383 كم، تونس 459 كم، ولديها كذلك حوالي 1.770 كم من الساحل على البحر المتوسط هذه المسافات الطويلة يصعب اخضاعها للسيطرة والمراقبة التامة فهذه الحدود تحوي مساحة 1.650.000كم^2 اغلبها أرض صحراوية قاحلة وخاصة الحدود الجنوبية والشرقية والجنوب غربية، فهي التي يتوافد منها اغلب المهاجرين، يتم تهريب المهاجرين من غرب ووسط افريقيا عبر الساحل الليبي من مالي إلى ليبيا عبر جنوب الجزائر ومن خلال النيجر وبالتحديد منطقة اغاديس ((مركز الهجرة الرئيسي)) وهناك طرق اخري يأتي من خلالها المهجرين إلى ليبيا حيث ياتوا الصوماليين والاريتريين واليمنيين والبنغلاديش عبر البر عن طريق السودان وجنوب ليبيا مرورا بمدينة الكفرة، ويأتي السوريون عن طريق مصر أو السودان.

يتم تهريب المهاجرين من نقاط الوصول في الحدود الليبية إلى نقاط الوصول على الساحل الليبي لركوب البحر، تتركز اغلب نقاط العبور إلى أوروبا على الساحل الغربي لقرب المسافة إلى أوروبا وطبيعة المياه في البحر المتوسط، الطرق الرئيسية التي تغذي المهاجرين إلى الشمال في ليبيا تمر عبر مدينتين كبيرتين في جنوب ليبيا هما سبها والكفرة، ينوجه المهاجرون من سبها إلى طرابلس عبر الجبل الغربي، ومن الكفرة عن طريق جبل شريف 130كم جنوب غرب مدينة الكفرة ثم إلى مدينة اجدابيا أول نقطة للهجرة في الشمال ثم إلى مدينة طرابلس عن طريق طرق صحراوية ووديان.

إن مواقع المغادرة الرئيسية لعبور البحر في الساحل الغربي تمتد من مصراته إلى صبراته ثم

مدينة زوارة وهما اكبر نقطة عبور في الساحل الغربي.

خريطة توضح: طرق الهجرة ومراكز الاحتجاز الرسمية في ليبيا 2017م.

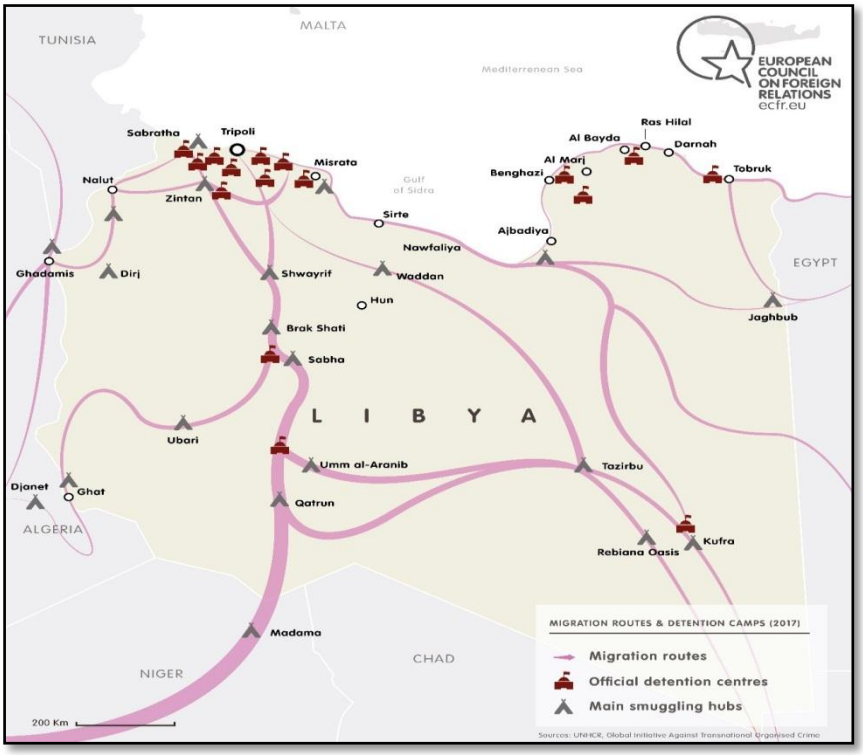

المصدر: مفوضية شؤون اللاجئين UNHCR[13]

كانت ليبيا إلى عام 2010م مركز مهم يقصده المهاجرين للعمل وجمع الأموال لدفعهم للمهربين للعبور إلى الإتحاد الأوروبي، وكان الطريق البحري رائجًا، ففي عام 2008م تم اكتشاف ما يقرب من 39.000 مهاجر، معظمهم قرب جزر لامبيدوسا ومالطا، غالبيتهم من تونس ونيجيريا والصومال وإريتريا. توقفت الهجرة بشكل كامل تقريباً في عام 2009م بعد اتفاقية ثنائية بين إيطاليا وليبيا. تغير الوضع بشكل كبير وتناقصت أعداد المهاجرين بشكل كبير جداً، حيث وصلت في 2010م 4.400 مهاجر غير نظامي فقط ، حيث انخفضت نسبة المهاجرين الى حوالى 90% عن سنة 2008م[14].

شكل (2) عدد المهاجرين الذين يصلون ايطاليا عن طريق البحر

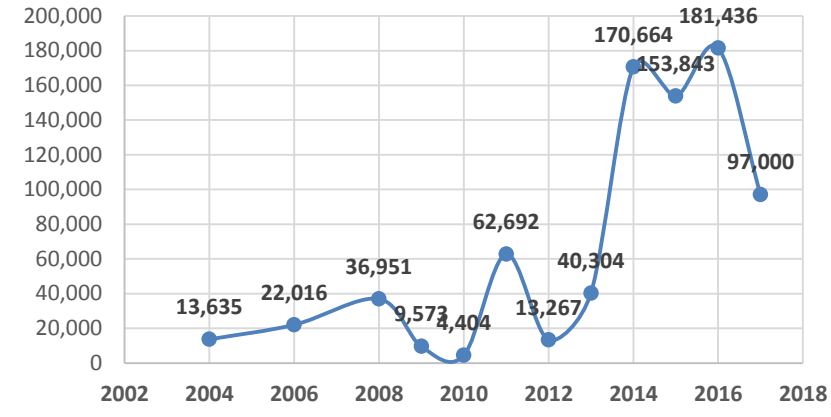

Source: Frontex, http://frontex.europa.eu/trends-and-routes/central-Mediterranean-route/Figures until August 2017.

يغادر عشرات الآلاف من المهاجرين الشواطئ الليبية في محاولات عبور البحر المتوسط نحو أوروبا. حيث يغرق آلاف المهاجرين كل عام. لقد اصبحت الهجرة إلى أوروبا من ليبيا ظاهرة راسخة، وتوسعت هذه الظاهرة مع بروز فشل الدول الليبية منذ عام 2011م، وتزايد أعداد المهاجرين المغادرين إلى أوروبا بشكل كبير. كما يوضح الشكل رقم (2) أنه في سنة 2011م، وصل أكثر من 62.000 من الأفارقة جنوب الصحراء إلى لامبيدوزا وبدرجة أقل إلى صقلية ومالطا.

مع نهاية 2011م، توقف تدفق المهاجرين بشكل كامل تقريباً، بقيت الاعداد منخفضة للغاية طوال عام 2012م، وبحلول عام 2013م، أعاد المهربون تنظيم أنفسهم – ووصل عدد المهاجرين إلى 40000 في سنة 2013م، وفي سنة 2014م وصل عدد المهاجرين إلى 170.000 وفي 2016م إلى أكثر من 180.000 مهاجر اغلبهم من افريقيا. وذكر تقرير الهجرة الدولية بأن عدد المهاجرين في 2017م الذين وصلوا إلى سواحل أوروبا حوالي 97.000 مهاجر، والسؤال إين باقي المهاجرين الذين دخلوا ليبيا والبالغ عددهم اكثر من 700.000 مهاجر؟ بالتأكيد أنهم يمارسون اعمال داخل ليبيا، وبأن ليبيا ليست بلد عبور فقط بل هي سـوق يجذب المهاجرين وبشكل كبير، على الرغم من انعـدام الأمن والاقتصاد غير المستقر في ليبيا.

رابعاً: نتائج الدراسة الميدانية:

ينظر غالبا إلى الهجرة الدولية بانها حركة الناس من البلدان الأقل نموا إلى البلدان الأكثر تقدماً في أوروبا وامريكا وأستراليا، ولكن في الحقيقة ان التحركات الكبرى للهجرة السكانية لا تقع بين الدول النامية والمتقدمة بل اكثرها بين الدول النامية، حيث يقدر نسبة الذين يتحركون إلى الدول المتقدمة حوالي 11% فقط من عدد المهاجرين الدوليين البالغ عددهم 257 مليون مهاجر في 2017م، حيث تعتبر ظاهرة الهجرة الدولية في ليبيا ليست جديدة بل هي ظاهرة لها جدور تاريخية، والمجتمع الليبي عرف الهجرة الدولية منذ القدم سوى للإقامة أم للعبور لأوروبا، والشكل رقم(3) يوضح نسبة المهاجرين إلى السكان، حيث تكاد النسبة تتساوى منذ سنة 1990م إلى 2011م، ثم بدأت بالارتفاع لتصل إلى 12.4% في سنة 2017م. وهذا يؤكد بان ليبيا تعتبر وجهة للهجرة الدولية وبيئة جاذبة للمهاجرين وخاصة من الدول المجاورة.

ويوضح الجدول رقم (2) عدد ونسبة الهجرة إلى السكان في ليبيا والعالم في سنة 2017م، حيث يوجد بليبيا 788 ألف مهاجر من 257 مليون مهاجر على مستوى العالم، تبلغ نسبة المهاجرين من عدد السكان في ليبيا حوالي 12.4% من السكان وحوالي 28.8% من المهاجرين في ليبيا هم من الإناث، ويمثل المهاجرين دون سن 19 سنة حوالي 26.4% من المهاجرين، أي أن أغلب المهاجرين من الاعمار الفتية والشابة[15].

شكل (3) نسبة المهاجرين الدوليين في ليبيا الى السكان الليبيين سنوات متعددة

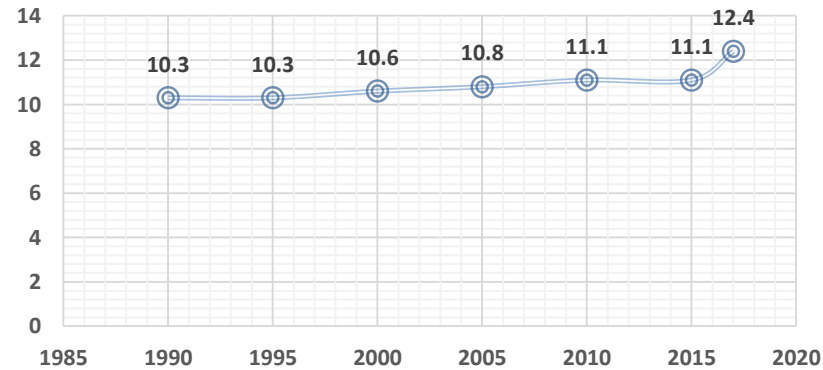

المصدر: منظمة الهجرة الدولية. https://migrationdataportal.org/?i=stock_abs_&t=2017.

جدول (2) عدد ونسبة الهجرة الى السكان في العالم وليبيا 2017م.

المؤشر / البلد	اجمالي عدد المهاجرين بالمليون	المهاجرين من عدد السكان	الاناث المهاجرات	المهاجرين اقل 19 سنة	المهاجرين عمر 65+
العالم	257.7	%3.4	%48.4	%14	%11.7
ليبيا	788 ألف	%12.4	%28.8	%26.4	%3.5

المصدر: https://migrationdataportal.org/?i=stock_abs_&t=2017

بالنسبة لنتائج الدراسة الميدانية فيما يخص النوع والعمر، كان معظم المشاركين من الذكور الشباب حوالي 575 بنسبة 94.5%، وبلغ عدد الإناث اللواتي تمت مقابلتهن 34 امرأة فقط، وكان من السهل جداً مقابلة الذكور في الأماكن العامة. ومن الصعب مقابلة الإناث لأنهن لا يميلن إلى الأماكن العامة، وغالبا ما يعملن في المنازل.

1- جنسية المهاجرين: تضمنت العينة 25 جنسية، شكل المهاجرون من تشاد أكبر مجموعة (21.5٪)، ثم من النيجر (16.6٪) ومصر (13.3٪) والسودان 10٪. وهي الدول الأربعة الحدودية مع ليبيا، ثم نيجيريا وبنغلاديش بنسبة 6٪ لكل منهما، والسوريين واليمنيين بأعداد أقل (شكل 5).

شكل (4) خصائص المهاجرين حسب العمر والنوع

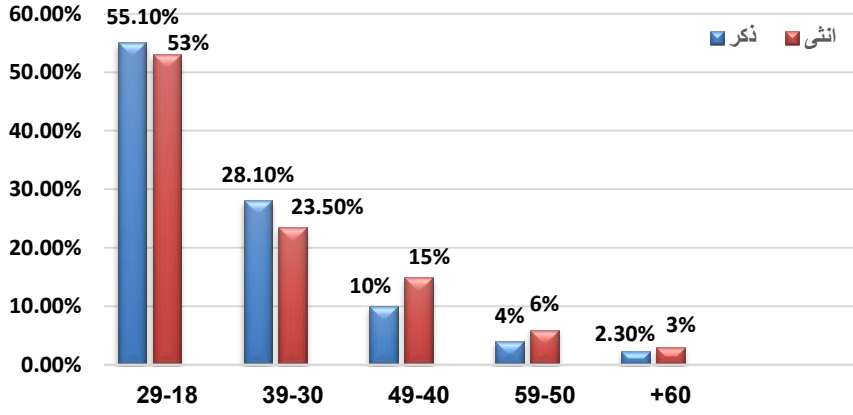

شكل (5)جنسية المهاجرين

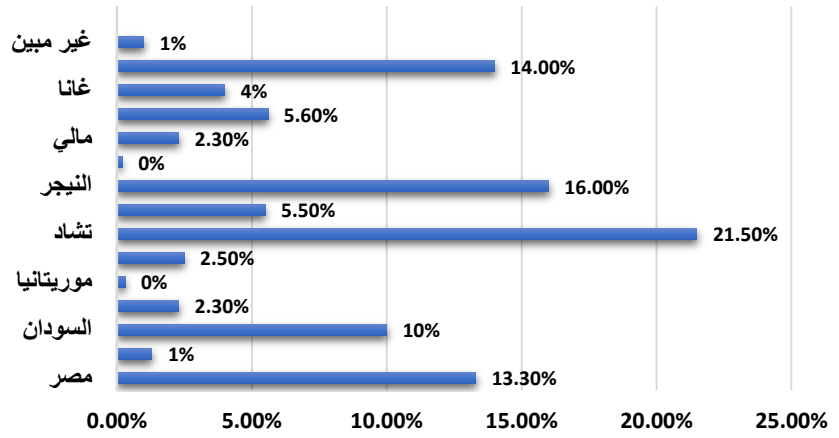

وأغلب هؤلاء يمارسون ما يعرف بالهجرة الدائرية العمل والرجوع إلى الأهل ثم العمل وهكذا، بحكم قرب الموقع وإمكانية التدفقات المالية والعمل المربح. وكما يذكر تقرير التنمية البشرية 2009م أن الجزء الأكبر من الهجرة الدولية لا يجري بين البلدان ذات المستويات شديدة التباين في التنمية، إذ إن نسبة 37% فقط من الهجرة في العالم هي من البلدان الآخذة في النمو إلى البلدان المتقدمة. وتتخذ الهجرة سبيلها في معظم الأحيان ضمن بلدان تقع في نفس الفئة للتنمية البشرية، فحوالي 60% من المهاجرين يتحركون سواء بين البلدان الآخذة في النمو أو بين البلدان المتقدمة أماالنسبة المتبقية أي 3% فإنها تتحرك من البلدان المتقدمة إلى البلدان الآخذة في النمو.

2– المستوى التعليمي للمهاجرين: ذكر ما يقرب من خمس المشاركين 18% أنهم لم يحصلوا على أي تعليم رسمي. 12%لم يكملوا الابتدائية؛ ونسبة 18 % اكملوا الابتدائية، و 20% تعليم ديني. 17% منهم أكملوا تعليمهم الثانوي، في حين أن 9% آخرين كانوا قد التحقوا بالمدارس المهنية. 6% فقط التحقوا بالجامعة. والملفت للنظر أن أغلب المهاجرين يعرفون القراءة والكتابة وان الاناث اكثر تعليما من الذكور.

شكل (6) المستوى التعليمي للمهاجرين

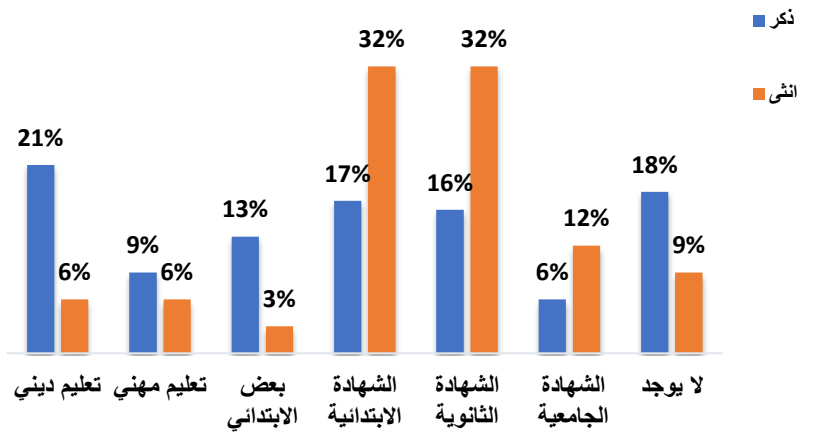

3- المهن التي يشتغلها المهاجرون في بلد المنشأ: أفاد 16٪ من المجيبين أنه قبل مغادرتهم من بلدانهم الأصلية كانوا عاطلين عن العمل، أما الباقون فكانوا إما يعملون بصورة منتظمة أو بشكل متقطع. من بين الذين قالوا أنهم يعملون بشكل منتظم، افاد 23٪ أنهم يعملون في الزراعة و 7٪ في الرعي، و 25٪ عمل فني، و 11٪ قالوا إنهم عمال باليومية، و 9٪ يعملون في التجارة.

شكل (7) أنواع المهن التي يمارسها المهاجرين

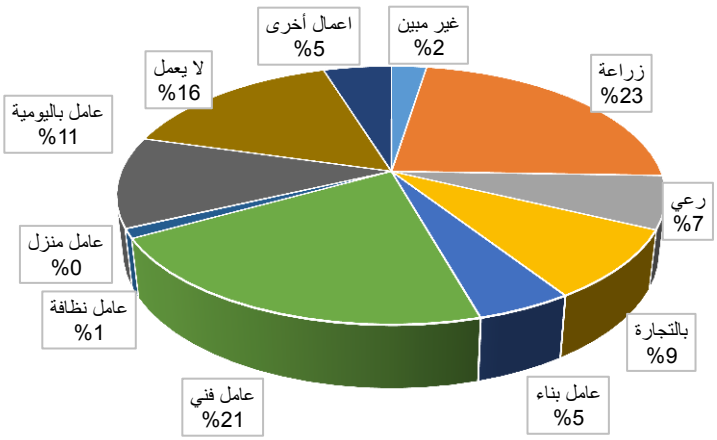

وفي الوقت الذي يتسع المجال لتوافق الآراء حول القيمة التي تمثلها هجرة المهارات إلى بلدان المقصد، تثير سياسات الحكومات إزاء العمال المهاجرين ذوي المهارات المتدنية جدلا كبيرًا، والسبب وراء ذلك هو التصور الشائع بأنه على الرغم من أن المهاجرين قد يشغلون وظائف شاغرة، فإنهم أيضًا قد ينافسون العمال المحليين ايضا، بل قد يتسببون في انخفاض مستويات الأجور، كما تنطوي بعض المخاوف الأخرى من تدفقات المهاجرين على ازدياد مخاطر وقوع الجريمة، والأعباء الإضافية على الخدمات المحلية، والخوف من فقدان تلاحم النسيج الاجتماعي والثقافي، ولكن هذه المخاوف غالبًا ما تشوبها المغالاة، فعلى الرغم من أن البحوث وجدت أن الهجرة، في بعض الظروف قد تترك آثارًا سلبية على العمال المقيمين ممن يتمتعون بمهارات مماثلة، بالمقارنة تشير مجموعة من الأدلة إلى أن هذه الآثار عادةً ما تكون صغيرة، ان دول الاتحاد الأوربي في حاجة إلى الكفاءات المتوسطة وأقل من التوسط فالمهن التي لا يجد اقبال عليها وعمال لشغلها كثيرة جداً ففي فرنسا وحدها تحتاج إلى 500.000 وظيفة لاتجد عمال لانها اعمال صعبة ولا تجد من يشغلها من مواطني البلد[16].

4– أسباب مغادرة المهاجرين بلد المنشأ: أفادت غالبية المستطلعين 83٪ أنهم غادروا بلدانهم الأصلية لأسباب اقتصادية، أهمها الفقر وعدم الوصول إلى فرص كسب الدخل وتقديم المساعدة النقدية للأهل والأقارب، و 10٪ لغرض الذهاب إلى أوروبا، و 6.5٪ أفادوا بأسباب الحرب الاهلية والصراعات والتهديدات الامنية في بلدانهم.

شكل (8) أسباب الهجرة الى ليبيا

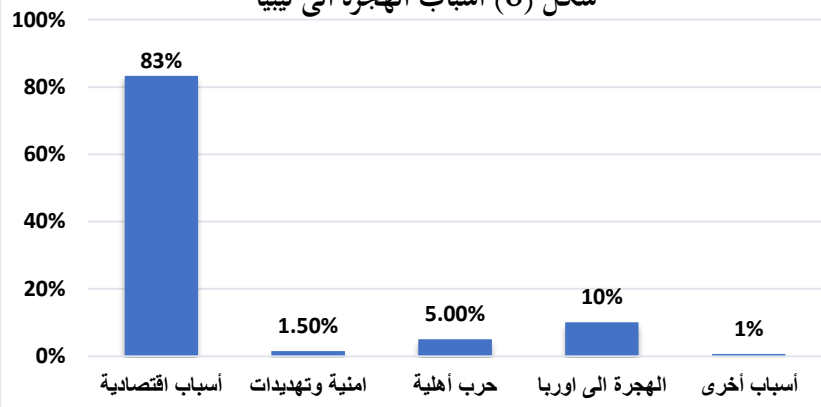

تجمع أغلب الاتجاهات في دراسة ظاهرة الهجرة على ان أسباب الهجرة تناقش ضمن عوامل الطرد وعوامل الجدب والعوامل الوسيطة. فعوامل الطرد أو العوامل الدافعة للهجرة يمكن أن تحصر في أربعة أسباب:

العامل الديموغرافي: وهو الوفرة السكانية الشبابية في الدول النامية ووجود ظاهرة الزيادة في اعداد الشباب حيث يمثل الشباب في عمر 15-24 سنة حوالي 20% من اجمالي السكان في الدول النامية نتيجة التحول الديموغرافي.

العامل الاقتصادي: الأسباب الاقتصادية كثيرة منها البطالة عدم ملائمة الدخول، والفقر وغيرها

العامل السياسي: فشل الدول في اشراك الشباب واحداث تنمية والالمام بمسؤلياتها بالاظافة إلى مناخ الحريات والمجال العام.

العامل البيئي: وهو من أهم العوامل الطاردة للهجرة، فالتغيرات المناخية وانحسار المياه والجفاف والتصحر اضر بالعديد من البلدان، ودمر العديد من الاقتصاديات وخاصة الرعوية والزراعات البدائية البسيطة، والتي تكثر في افريقيا ما وراء الصحراء.ومستقبلا سوف يكوتن أهم عوامل الهجرة في العالم.

أما عوامل الجذب: فتتمثل في الطلب الكبير على الايدي العامل في أوروبا وخاصة في جنوب إيطاليا واسبانيا لأن 50% من الاقتصاد الاسباني والإيطالي هو اقتصاد غير رسمي يعتمد على المهاجرين الايدي العامل الرخيصة وغير القانونية. والعجز السكاني في أوروبا فهي أصبحت قارة عجوز تشيخ بوتيرة متزايدة ،كما اشرنا في السابق معدل الخصوبة هو 1.56 دون مستوى الاحلال مما يجعلها في حاجة ماسة إلى المهاجرين الشباب.

أما العوامل الوسيطة تتمثل في توافر ونشاط شبكات الهجرة، وكذلك محكات النماذج الناجحة للمهاجرين ثم العلاقات الثقافية السابقة الناتجة عن التاريخ الاستعماري، ووجود الأقارب في بلد المقصد.

5- وسائل المواصلات التي استخدمها المهاجرين في الرحلة الى ليبيا: معظم المستطلعين في هذه العينة من البلدان المتاخمة للحدود الليبية مثل تشاد والنيجر ومصر والسودان. 55٪ أفادوا ان الرحلة إلى الحدود لا تستغرق أكثر من ثلاثة أيام. أما المهاجرين

من اليمن وبنغلاديش تستغرق الرحلة أسبوع أو أكثر. أما السوريين وبعض المصريين اغلبهم يأتون بالطائرات.

شكل (9) وسيلة المواصلات المستخدمة في الهجرة

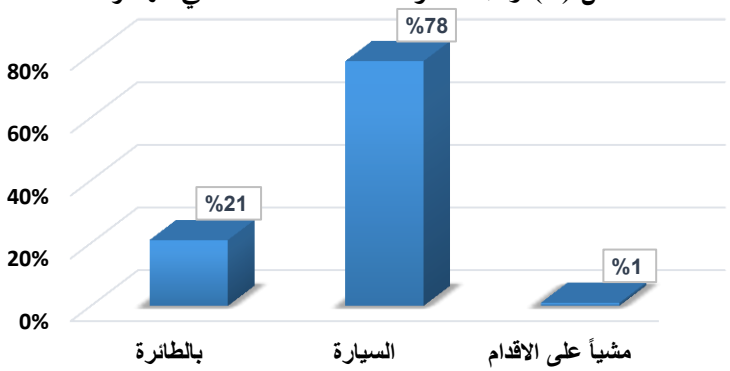

6– كيفية التعرف على الشخص الذي رتب عملية الهجرة: 41٪ من أفراد العينة قالوا إنهم عرفوا وسيطهم من خلال صديق. و29٪ كان الوسيط من المعارف. 15٪ لم يكن لديهم معرفة سابقة و8% عن طريق وكلات السفر، وتؤكد عدة دراسات ان أهم العوامل الوسيطة في الهجرة هي وجود الأقارب في بلد المقصد، وتوافر شبكات الهجرة، والارث الثقافي الاستعماري.

شكل (10) كيفية التعرف على الشخص الذي رتب الهجرة

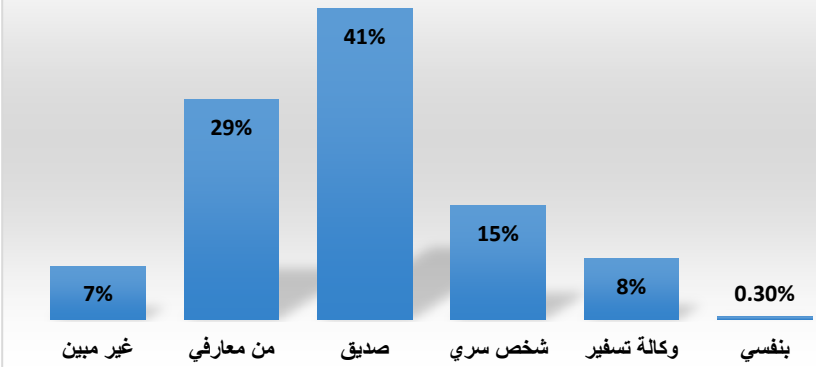

جنسية الشخص الذي رتب لنقلهم إلى الحدود مع ليبيا والذين اعتنوا بنقلهم داخل ليبيا قال 82٪ من أفراد العينة إن شخصا من بلدهم الأصلي رتب لنقله إلى الحدود الليبية. واعتمد 8٪ فقط من المبحوثين على الليبيين للوصول بهم إلى هناك.

شكل (11)جنسية مرتب الهجرة في بلد المهاجر

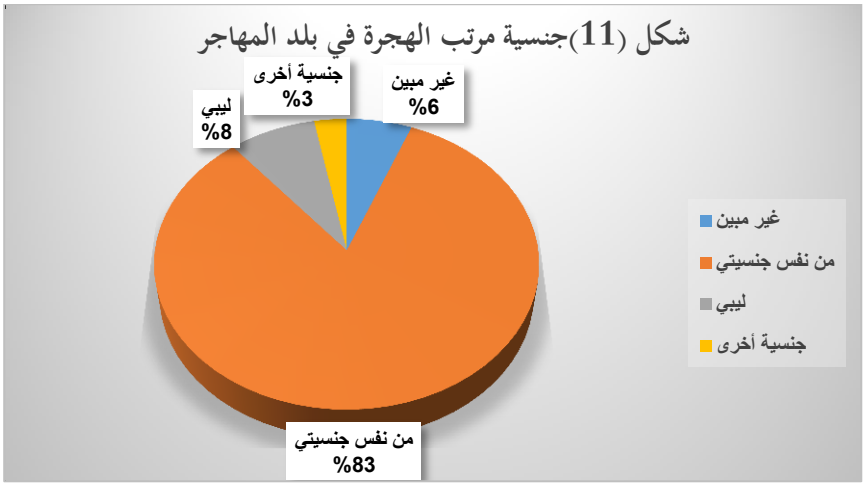

7- جنسية الذي تولى توصيل المهاجر الى حدود ليبيا: 27٪ اعتمدوا على الليبيين، و 60٪ اعتمدوا على أفراد من بلد المنشأ، و 9٪ آخرين يعتمدون على شخص من بلد مختلف تماما. وقد يعكس هذا الاعتماد على غير الليبيين كيف أن ملكية وإدارة نظام النقل قد تجاوز الليبيين نتيجة لعدم الاستقرار. وتوسع شبكة الاستقطاب.

شكل (12)جنسية وسيط الهجرة

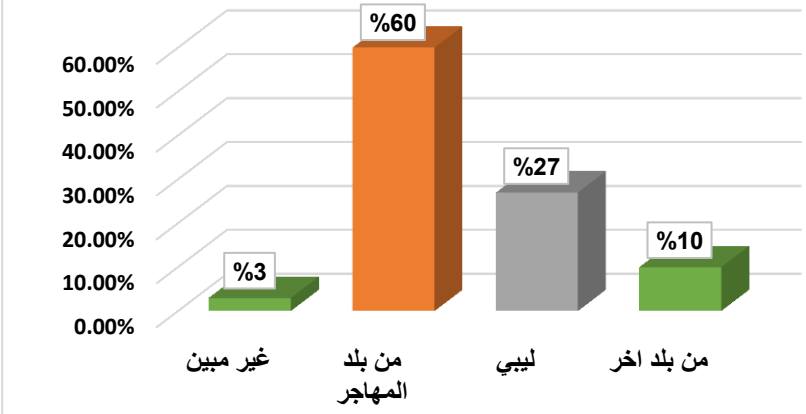

8– التكلفة المادية للرحلة: تباينت تكلفة الرحلة بين المهاجرين بناء على المسافة والترتيبات واعتمدنا في حساب التكلفة على تحويلها تقريبيا إلى الدولار. 36 % دفعوا ما بين 500 و 1000 دولارا للشخص الواحد. و25٪ كلفتهم الرحلة أقل من 500 دولارا، و24٪ ما بين 1000 و 2000 دولار. وأشار 12٪ فقط أن رحلتهم تكلف أكثر من 2000 دولار. 4٪ من أفراد العينة فشلوا في تقديم معلومات دقيقة عن التكاليف. تستخدم العديد من آليات الدفع وأنواع المعاملات المالية من قبل شبكات التهريب ويعتمد إلى حد كبير على نوع الرحلة التي تم القيام بها وجنسية أولئك الذين تم نقلهم.قد تتم المعاملة من خلال التحويلات المصرفية الدولية إما قبل المغادرة أو بعد الوصول، مباشرة إلى مهرب أو من خلال تأمين طرف ثالث. ادعى الغالبية العظمى من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم في ليبيا لهذه الدراسة أنهم قاموا بالدفع لأول مرة في بلدهم الأصلي والمدفوعات اللاحقة في بلد العبور، وقد أفادوا بأن الأسعار قد زادت بنسبة 30 ٪ على الأقل في العامين الماضيين– ويرجع ذلك جزئيا إلى تطور السياق الليبي حيث أصبحت الرحلات أشد خطورة بسبب تدهور الوضع الأمني، وزيادة نقاط التفتيش التي تحتاج فيها إلى تقديم الرشوة، وكذلك ازداد عدد الوسطاء على طول الطريق ارتفعت أسعار السلع مثل الغذاء والوقود بسبب ارتفاع التضخم، وأزمات السيولة والعملات الأجنبية. كما انهار الدينار الليبي في السوق السوداء ونقص الوقود المتكرر يعني أن المهربين يضطرون إلى شراء البنزين في السوق السوداء أحياناً فيما يصل إلى اكثر من عشرة أضعاف سعر محطة البنزين المعتادة.

شكل (13) تكلفة رحلة الهجرة الى ليبيا

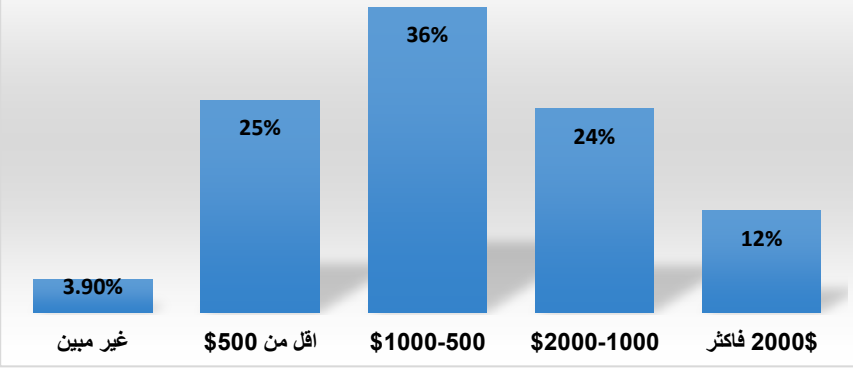

وغالبًا ما تتطلب رحلة الانتقال من الأشخاص الذين يتحركون بذل التضحيات وتحمل مخاطر عدم اليقين. ويمتد نطاق التكاليف الممكنة بمجموعة تبدأ بالتكلفة العاطفية من فراق الأسرة والأصدقاء، وتنتهي بتكاليف باهظة للرسوم النقدية؛ وقد تتضمن مخاطر العمل تكلفة جسدية، نتيجة شغل وظائف خطرة، بل في بعض الحالات، مثل محاولات العبور غير الشرعي للحدود، يواجه المتحركون خطر الموت، ومع ذلك، فملايين الأشخاص مستعدون لتحمل هذه التكاليف أومواجهة هذه المخاطر من أجل تحسين مستويات معيشتهم ومعيشة أسرهم.

9- سبب وجود المهاجرين في ليبيا: معظم المشاركين حوالي (75٪) وخاصة من مصر والسودان وتشاد والنيجر يرغبون البقاء في ليبيا للعمل وارسال المال لأسرهم، ولأنهم مهاجرون سريون دون وضع قانوني، فإنهم لا يستطيعون تحويل أموالهم من خلال نظم مصرفية رسمية. ولحل هذه المشكلة ظهر وسطاء جدد من رجال الأعمال في السوق لتسهيل تحويل الأموال في شبكة مصرفية غير رسمية قادرة على تحويل الأموال في جميع أنحاء العالم. وأقلية من افراد العينة (13٪) يرغبون في السفر إلى أوروبا ومن دول بعينها مثل نيجيريا غانا ارتيريا.

شكل (14) اسباب الهجرة إلى ليبيا

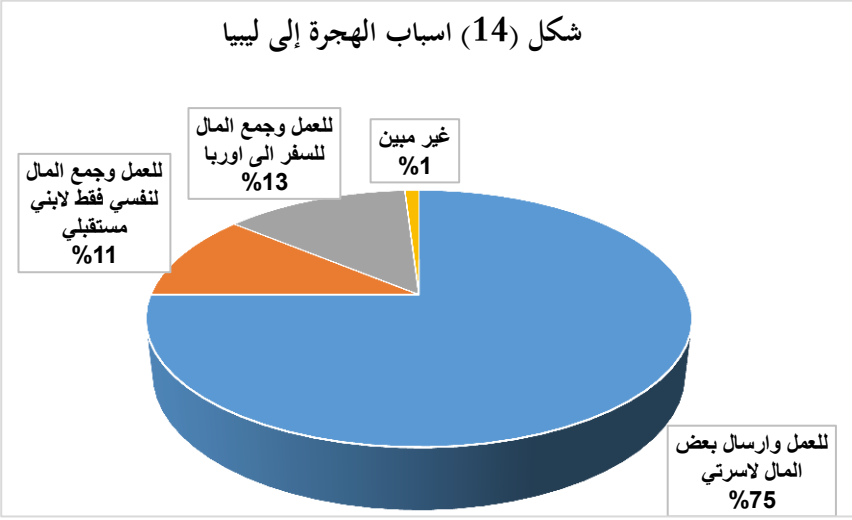

وهذه النتيجة تؤكدها دراسة قام بها مجلس التطوير الاقتصادي بليبيا عن عينة من المهاجرين بمراكز الايواء بان أبرز دوافع الهجرة إلى ليبيا تتمثل في وجود أقارب للمهاجرين مقيمين في ليبيا وكذلك تشجيع أسرهم وأقاربهم للعمل في ليبيا.

10– رأي المهاجرين في الليبيين: قال 37٪ من الذكور و 59% من الاناث أن غالبية الليبيين كانوا طيبين، و52%من الذكور قالوا ان بعض الليبيين طيبين و9٪ فقط قالوا إن الليبيين ليسوا طيبين.

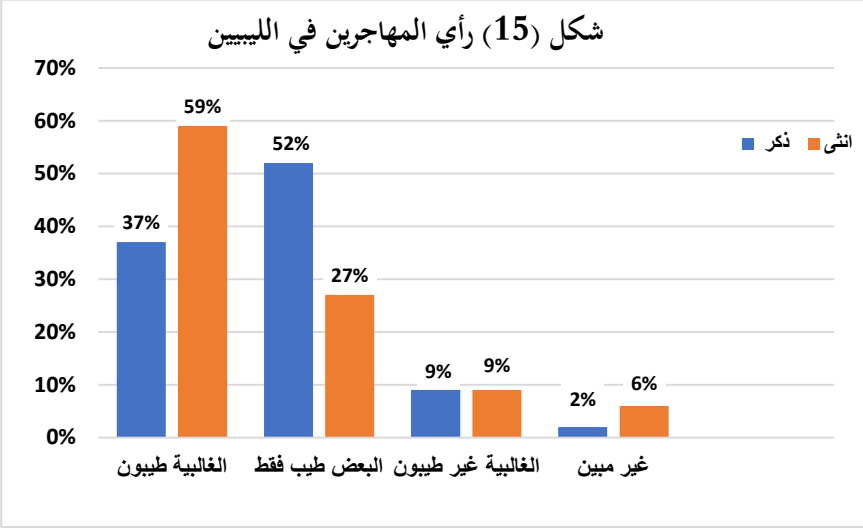

11– طبيعة معاملة الليبيين للمهاجرين: 38٪ من الذكور و 60% من الاناث قالوا إن الأغلبية عاملتني بشكل جيد، 51٪ قالوا بعضهم عاملني بشكل جيد، في حين قال 9٪ أن غالبية الليبيين لم يعاملوها بشكل جيد ونسبة قليلة 3% ان الليبيين عاملوهم بشكل سيئ.

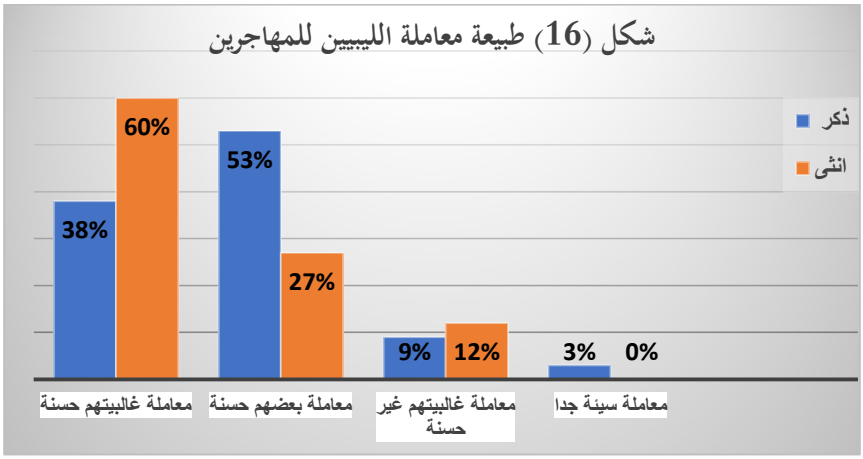

12- التعرض للعنف والعنف القائم على النوع الاجتماعي لم يذكر غالبية المجيبين أي ضرر ألحقه الليبيون بهم أثناء رحلتهم. لأنهم لم يحتجزوا في معسكرات. وعلى الرغم من الردود الإيجابية، ذكرو 12٪ انهم تعرضوا للضرب، و11٪ لم يحصلوا على ما يكفي من الغذاء وتعرضوا للجوع لعدة أيام، و6٪ أفادوا بتعرضهم للإهانة، 4% لم يدفع لهم الاجر وحالات قليلة حدث لها سجن واعتداء جنسي.

شكل (17)التعرض للعنف أثناء الرحلة وداخل ليبيا

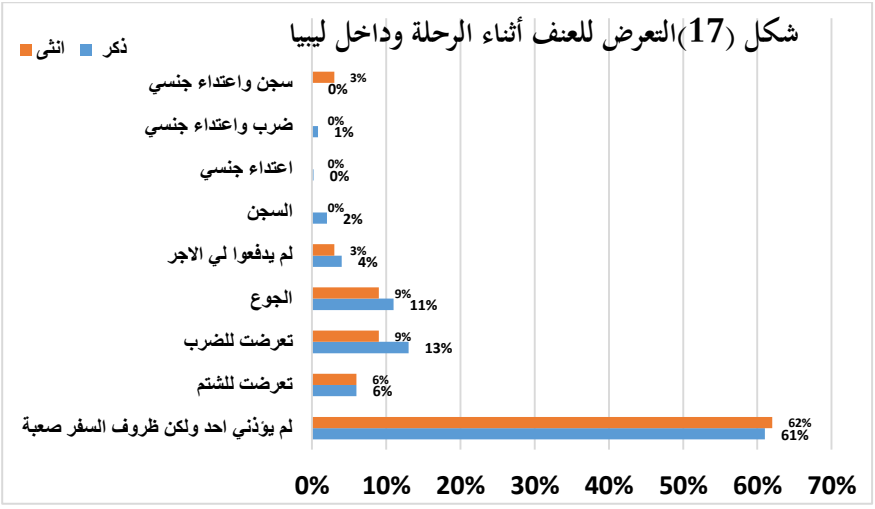

يكون المهاجرون واللاجئون عرضة بشكل خاص للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي على أيدي أصحاب العمل ووكالات التوظيف والأزواج وأفراد الأسرة، وسلطات إنفاذ القانون، بما في ذلك المسؤولين عن السياسات العامة والجمارك والقضاء، والمتاجرين بالبشر.

إن رحلة المهاجرين غير النظاميين وطالبي اللجوء عبر الحدود الدولية تتميز بمخاطر كبيرة لسلامة المهاجرين فهذه الرحلات محفوفة بالمخاطر حيث يتعرض المهاجرون عبر الحدود البرية في جميع انحاء العالم إلى اشكال متنوعة من انتهاكات لحقوق الانسان وبشكل ينافي الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وافراد اسرهم[17] مثل العمل القسري حيث يقدر بأن هناك 25 مليون مهاجر منذ سنة 2017م يعتبرون من ضحايا العمل القسري، وكذلك يتعرضون إلى أنواع من العنف والاعتداء وخاصة العنف والاعتداء الجنسي ففي عام

2010م تعرض 60% من المهاجرات غير النظاميات عبر المكسيك إلى الاعتداء الجنسي[18].

وفي مكان المقصد، كثيرًا ما يعامل المهاجرون الوافدون بطرق تنتهك حقوقهم الإنسانية الأساسية. وحتى إن لم تصدق الحكومات على المعاهدات الدولية التي تهدف إلى حماية العمال المهاجرين، فعليها أن تكفل للمهاجرين الحصول على حقوقهم الكاملة في مكان العمل – على سبيل المثال، الحق في الحصول على أجر متساوٍ نظير أداء نفس العمل، والعمل في ظل ظروف ملائمة، وكذلك تأسيس المنظمات الجماعية، ومن المخاطر التي يتعرض لها المهاجرون غير الشرعيين خطر الموت حيث تم توثيق اكثر من 22300 حالة وفاة في جميع انحاء العالم من بعد سنة 2017م وتعتبر منطقة البحر المتوسط من اعلى معدلات وفيات المهاجرين حيث يوصف البحر المتوسط بانه اكبر مقبر في العلم فمنذ سنة 2000م إلى سنة 2016م بلغ عدد الوفيات 32الف مهاجر ماتوا غرقا بالبحر وقد تكون هذه الأرقام اعلى بكثير نظرا لغياب التسجيل والتوثيق فعمليات الهجرة هي سرية وتقوم بها تنظيات غير قانونية ويتم الاخبار عن الضحايا من خلال الناجيين من الغرق.[19]

وفي حالة الاتجار بالبشر، يقترن التحرك بأشكال من الاستغلال الذي يتسم بالوحشية والمهانة، والاتجار بحكم طبيعته هو مثال للتحرك التي تُصبح فيها الحريات مقيّدة بواسطة القوة أو الخداع أو الإكراه، أو كل هذه الأمور مجتمعة. ومن الشائع ألا يملك الفرد المتاجر فيه حرية اختيار إلغاء رحلته أو البحث عن وظيفة بديلة ما إن وصل إلى بلد المقصد، أو العودة إلى الوطن الأصل[20].

13– أهم شواغل المهاجرين: كنا نتوقع أن تكون الشواغل المتعلقة بالأمن من بين اهتماماتهم الرئيسية، ولكن 64٪ ذكروا أن تدهور الدخل هو أهم مشكلة. و 25٪ يعانون من آلام الغربة، و8٪ ذكروا السرقة بالإكراه والسطو.

شكل (18) أهم الشواغل التي تسيطر على المهاجرين

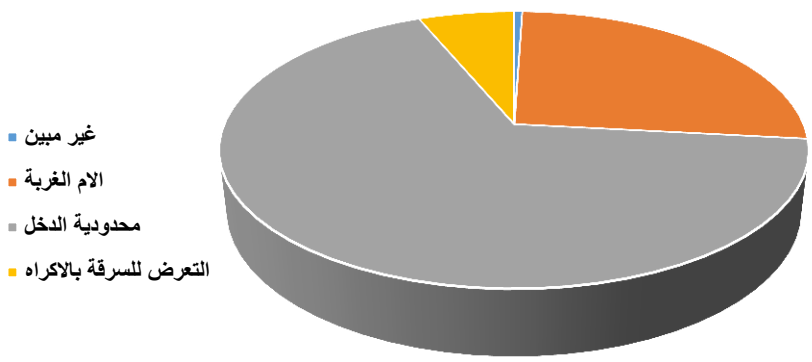

14-الهدف المستقبلي للمهاجرين: 68٪ من المستجيبين يفضلون على المدى القريب العودة الى العائلة، و 15٪ يخططوا للذهاب إلى أوروبا، و16٪ لم يجيبوا على السؤال.

شكل(19)الهدف المستقبلي للمهاجرين

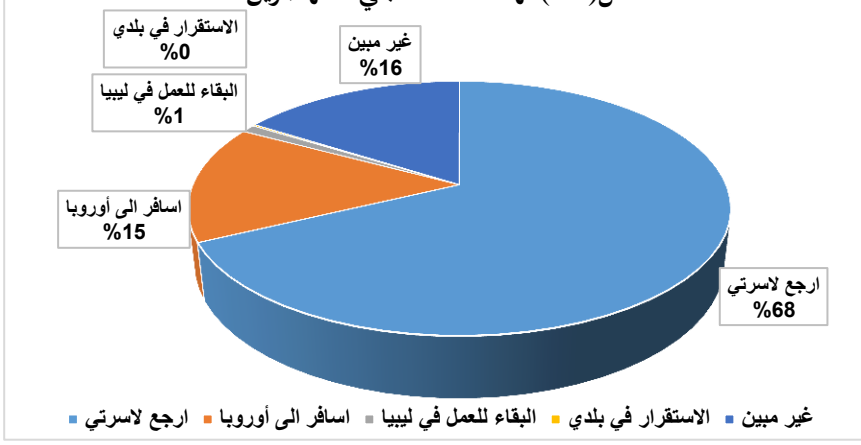

15-الهدف المستقبلي للمهاجرين حسب الجنسية: ارتبط الهدف من الهجرة عند افراد العينة بالبلد الأصلي، رغب رعايا البلدان المتاخمة لليبيا مصر والسودان وتشاد والنيجر في البقاء في ليبيا وممارسة الهجرة الدائرية، اما القادمين من اليمن وبنغلاديش ونيجيريا وغانا فقد عبروا وبصراحة عن رغبتهم في الذهاب إلى أوروبا.

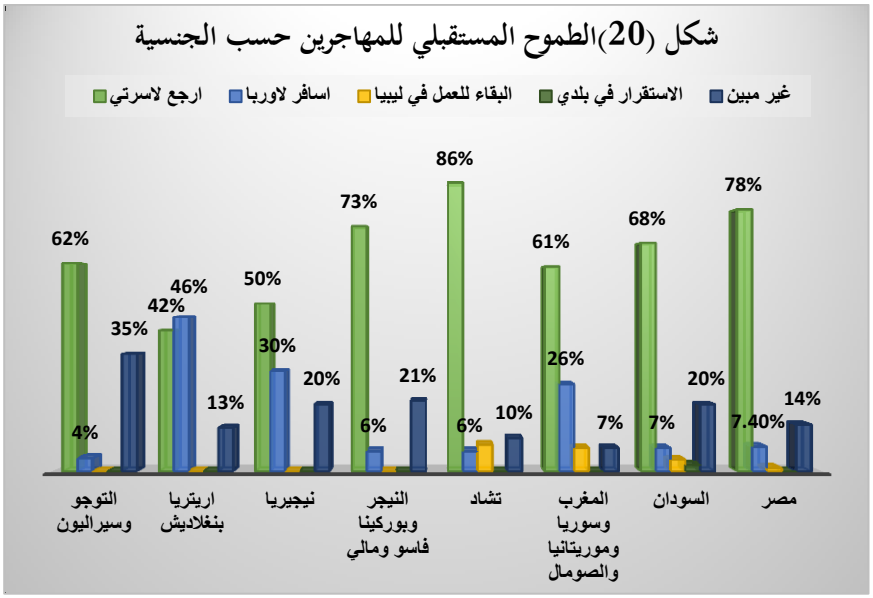

الخاتمة:

إن الهجرة البرية في حوض البحر المتوسط، التي تشكل ليبيا جزء منها، ليست ظاهرة جديدة. ولها تاريخها الطويل. وعلى مدى عقود عديدة، كان من المعروف أن بلدان شمال أفريقيا الأخرى (ولا سيما المغرب والجزائر) هي نقطة الانطلاق إلى أوروبا، وقد أدى اكتشاف النفط بكميات كبيرة خلال الستينيات إلى تحويل ليبيا من دولة كانت تفقد السكان إلى دولة ذات عدد سكان متنامي يجذب العمال بشكل متزايد خلال الستينات، جاء العديد من العمال من شمال وشمال شرق أفريقيا، أساسا من السودان وتونس ومصر. وتشير التقديرات خلال السبعينيات إلى التسعينيات أن عدد غير الليبيين العاملين في البلاد يزيد على مليون شخص، وكثير من هؤلاء لم يكن لديهم وضع قانوني بعد أن دخلوا البلد سرا.

إذاً ليبيا هي وجهة وليست بلد عبور فقط، ويقيم في ليبيا خلال أي فترة زمنية عدد يقترب ويزيد عن المليون مهاجر ويفضل اغلب هؤلاء البقاء والعمل في ليبيا، فبيانات هذه الدراسة تؤكد على أن حوالي 85٪ يريدون البقاء والعمل في ليبيا والقيام بزيارة أسرهم في بلدانهم من حين إلى آخر وانهم يمارسون الهجرة الدائرية وخاصة للبلدان الحدودية مع ليبيا أو كما يعرف بالعامل الضيف.

ان المهاجرين غير النظاميين الذين يذهبون إلى أوروبا عبر ليبيا هم في الغالب حددوا هدف الهجرة من بلد المنشاء واعدوا العدة لذلك، وهم غالبا من جنسيات معينة. أي ان الاستقطاب يبدا من هناك في بلدانهم وفي مجتمعاتهم المحلية. والمتغيرات الهامة المرتبطة بمثل هذا القرار تشمل: الجنسية والسن ومستوى التعليم والخبرات السابقة في مجال العمل. وان علاقة المهاجرين بالليبيين في الاغلب هي طيبة ومعاملة الليبيين للمهاجرين هي حسنة ولم يذكر أي انتهاكات لحقوق الانسان الا القليل والذى كان اثناء الرحلة الى ليبيا وكذلك كانت معاملة الليبيين للمرأة المهاجرة جيدة ولم تذكر أي انتهاكات لحقوق.

وأخير يجب أن توضع ظاهرة الهجرة صلب عملية واجندة التنمية الدولية والوطنية فالتفكير في كيفية تعزيز ودعم االتنمية بالهجرة افضل من وضع الحواجز ومكافحة الهجرة بالأسلوب التقليدي الأمني فالهجرة ظاهرة إنسانية لايمكن ان تقف ولكن يمكن ان تنظم وترشد وتدعم لكي يستفيد الجميع.

الهوامش والتعليقات

1. رئيس فريق الدراسة الميدانية أستاذ علم الاجتماع د. مصطفى عمر التير.
2. إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية-http://www.iom.int/key-migration-terms#Irregular-migration
3. نفس المرجع السابق.
4. مؤتمر الشعب العام، قانون رقم 19 لسنة 2010م بشأن مكافحة الهجرة غير المشروعة، سرت، ليبيا.
5. وليم نجيب جورج، "مفهوم الجرائم ضد الإنسانية في القانون الدولي"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2008م، ص364.
6. بروتوكول الأمم المتحدة لمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر البلدان
7. بروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع ومعاقبة الإتجار بالأشخاص، وتحديدا النساء والأطفال، الأعضاء المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000م، المادة 3أ.
8. قرار إطار مجلس الاتحاد الأوربي الصادر في 19 تموز 2002م حول مكافحة الاتجار بالبشر.
9. http://www.iom.int/key-migration-terms#Irregular-migration
10. حسن محمد زكي، مقدمة في علم السكان وتطبيقاته، مجلس السكان الدولي، القاهرة، الطبعة الأولى، 2010م، ص 147.
11. https://emigratecaportuguesa.files.wordpress.com/2015/04/1966-a-theory-of-migration.pdf
12. World Population Data Sheet2017. www.prb.org
13. https://ecfr.eu/publications/summary/don't.close_borders_manage_them_7297
14. Frontex, http://frontex.europa.eu/trends-and-routes/central- Mediterranean-route/Figures until August 2017.
15. https://migrationdataportal.org/?i=stock_abs_&t=2017
16. تقرير التنمية البشرية 2009م، التغلب على الحواجز قابلية التنقل البشري والتنمية.
17. الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم:

صدرت الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم بالتوافق من الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 1990، واستكملت وثائق التصديق أو الانضمام ودخلت حيز النفاذ عام 2003. وتعنى هذه الاتفاقية بالعامل المهاجر الذي يعيش ويعمل بصورة دائمة أو مؤقتة خارج المنطقة الأصلية، دون التفريق بين كون هذا العامل نظاميا أم غير نظامي. هذه الاتفاقية لم يتم التصديق عليها حتى الان من كل دول الاتحاد الأوربي وصادق عليها أربعين دولة فقط من بينها الجزائر (2005)، سوريا (2005)، ليبيا (2004)، مصر (1993)، المغرب (1993)، موريتانيا (2007). وهذا يعني أن

الغالبية العظمى للدول العربية أخرجت فئة العمال المهاجرين من الحماية التي تضمنتها هذه الاتفاقية بعدم مصادقتها عليها.

هدف الاتفاقية: حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأسرهم ورعايتهم في البلدان المستقبلة لهم ومساواتهم في المعاملة مع العمال الوطنيين، والعناية بتنظيم الهجرات الدولية للعمل في محاولة لتلافى الآثار السلبية للهجرة غير القانونية أو غير المنظمة تحقيقا للمنفعة المشتركة لدول الإرسال والاستقبال معا.

18. -http://publications.iom.int/system/files/pdf/more_than_numbers.pdf.p37.

19. محمد خشاني، الهجرة الدولية الواقع والافاق، مركز الامارات للدراسات والبحوث، الطبعة الأولى، 2010م.

20. تقرير التنمية البشرية 2009م، مرجع سابق، ص15.

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب:

1- حسن حسين محمد زكي، **مقدمة في علم السكان وتطبيقاته**، مجلس السكان الدولي، القاهرة، الطبعة الأولى، 2010م.

2- محمد خشاني، **الهجرة الدولية الواقع والآفاق**، مركز الامارات للدراسات والبحوث، الطبعة الأولى ،2010م.

3- وليم نجيب جورج، **مفهوم الجرائم ضد الإنسانية في القانون الدولي**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت 2008م.

ثانياً: القوانين والاتفاقيات والتقارير:

1- بروتوكول الأمم المتحدة لمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر البلدان.

2- بروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع ومعاقبة الإتجار بالأشخاص، وتحديدا النساء والأطفال، الأعضاء المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000، المادة 3أ.

3- تقرير التنمية البشرية 2009م، التغلب على الحواجز قابلية التنقل البشري والتنمية.

4- قرار إطار مجلس الاتحاد الأوربي الصادر في 19 تموز 2002م حول مكافحة الاتجار بالبشر.

5- مؤتمر الشعب العام، قانون رقم (19) لسنة 2010م بشان مكافحة الهجرة غير المشروعة، سرت ، ليبيا.

ثالثاً: مواقع شبكة الانترنت:

1-https://ecfr.eu/publications/summary/dont_close_borders_manage_them_7297
2-https://emigratecaportuguesa.files.wordpress.com/2015/04/1966-a-theory-of-migration.pdf
3- http://www.iom.int/key-migration-terms#Irregular-migration.
4- http://frontex.europa.eu/trends-and-routes/central - Mediterranean-route/ Figures until August 2017.